

الأصول العامة للفقه المقارن

[422] مجالات العرف: ومجالات العرف التي تقع ضمن نطاق حديثنا ثلاثة: 1 - ما يستكشف منه حكم شرعي فيما لا نص فيه مثل الاستصناع وعقد الفضولي. وانما يكتشف منه مثل هذا الحكم بعد إثبات كونه من الاعراف العامة التي تتخطى طابع الزمان والمكان لنستطيع ان نبليغ بها عصر المعصومين ونضمن إقرارهم لها لتصبح سنة بالاقرار، ويدخل ضمن هذا المجال كل ما قامت عليه سيرة المتشعبة أو بناء العقلاء أو قل كلما كان من الاعراف العامة التي تتسع بمدلولها لمختلف الأزمنة والامكنة بما فيها عصر المعصومين. 2 - ما يرجع إليه لتشخيص بعض المفاهيم التي أوكل الشارع أمر تحديدها إلى العرف مثل لفظ الاناء والصعيد، ونظائرها مما أخذ موضوعا في السنة بعض الأدلة. والظاهر ان بعض الاحكام إنما وردت على موضوعات عرفية، فتشخيص مثل هذه الموضوعات مما يرجع به إلى العرف، وفي هذا القسم نرى تفاوت الاحكام بتفاوت موضوعاتها الناشئ من اختلاف الاعراف باختلاف الأزمنة والبيئات، فمصاريف الزكاة التي ذكرتها الآية المباركة أكثر مواضعها عرفية. فالفقير - وهو من لا يملك قوت سنته قوة أو فعلا - تفاوت مصاديقه بتفاوت الاعراف في تحديد القوت، وفي سبيل □ يتفاوت بتفاوت درجة حضارة الامة ومستواها، فالامة التي تحتاج إلى صنع مركبة فضائية - مثلا - لضرورتها الحضارية التي لا تنافى مع الشريعة، أو التي تستخدم لخدمة الدين وتركيز مبادئه كالتي تستعمل في البث التلفزي إذا استخدمت برامجه في خدمة الانسان ورفع مستواه الخلقي والاجتماعي إلى ما تريده له الشريعة في تعاليمها الخالدة، أقول هذه الامة - فيما أتخيل - لا تخرج في
